النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) بين كوريا الجنوبية واليابان وأثره
على تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٥

المدرس المساعد الأستاذ الدكتور
لؤي ثجيل جمعة كاظم هيلان محسن
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة البصرة - قسم التاريخ

المقدمة:

تتكون جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) من جزيرتين صخريتين صغيرتين غير متينغير مأهولتين هما: دونجدو (Dongdo)، وسيودو (Seodo). وتبلغ مساحة الجزيرة الكلية (٥٥٤,١٨٧ م^٢)، وتقع في (بحر الشرق/بحر اليابان) (East Sea /Sea of Japan)^(١). تدير حكومة كوريا الجنوبية الجزيرة منذ ١٩٤٥ وتدعوها دوكدو (Dokdo)، وتطالب بها اليابان وتعدّها جزءاً من أراضيها الوطنية وتدعوها تاكيشيما (Takeshima)^(٢). وقد أولى طرفا النزاع (كوريا الجنوبية واليابان) في قضية جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) اهتماماً كبيراً في تقديم الأدلة التاريخية التي تدعم ادعاءات السيادة على الجزيرة المتنازع عليها قبل منتصف القرن العشرين، إذ تحاول جمهورية كوريا أثبات ان الجزيرة هي جزء من أراضيها منذ القرن الرابع عشر وتقدم للدلالة على ذلك خرائط ووثائق تاريخية قديمة. وذلك قبل ان تقدم الإمبراطورية اليابانية على ضمها عام ١٩٠٥، وان الضم كان مجرد خطوة لاستعمار والحاق كامل شبه الجزيرة الكورية في ١٩١٠. كما تؤكد استمرار سيطرتها على الجزيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وان الجزيرة عادت كجزء من الأراضي الكورية التي استقلت عن اليابان وفق مقررات واتفاقيات الحلفاء قبل نهاية الحرب الخاصة بالأراضي اليابانية. أما اليابان فتحاول أثبات انها قامت بضم جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) الى أراضيها الوطنية في عام ١٩٠٥ وفقاً لمبدأ الأرض المباحة التي ليس لها مالك ولا تتبع لدولة معينه، وان هذا الإجراء يعد قانونياً آنذاك، وان الحكومة الكورية لم تعترض على قرار الضم الذي لا يرتبط بالحاق شبه الجزيرة الكورية فيما بعد. وأدارت اليابان الجزيرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت الجزيرة تحت السيطرة الكورية. ويعد النزاع على جزيرة المذكورة مشكلة عالقة بين البلدين منذ عام ١٩٥١ وحتى الوقت الراهن.

أولاً: ظهور النزاع بعد معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ١٩٥١

شهد العقدان اللذان أعقبا الحرب العالمية الثانية بروز التوترات بين كوريا الجنوبية واليابان فيما يتعلق بالنزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) لاسيما بعد سيطرة كوريا الفعلية على الجزيرة، إذ عملت اليابان على قلب الوضع الإقليمي في (بحر الشرق/بحر اليابان) ودعمت ذلك بالتهديد باستخدام القوة بين الحين والآخر. وكانت الروابط الاقتصادية أثناء تلك الحقبة بين كوريا الجنوبية واليابان منعقدة تقريباً، إذ كانت الاعتمادات التجارية في مستوى أقل من ٥٪. وان غياب تلك الروابط والمكاسب التجارية المتبادلة يعني ضعف الرادع الاقتصادي لمنع النزاعات السياسية التي حفزتها سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة^(٣) التي كانت تميل لصالح اليابان. وتوسعت نزاعات البلدين بالتنافس على المصادر الاقتصادية البحرية، ومن

خلال السياسات الداخلية العدائية لآسيما الكورية المتمثلة بإذكاء المشاعر القومية المعادية لليابان. ولكن في منتصف ستينات القرن العشرين ونتيجة لحاجة الطرفين للتعاون الاقتصادي لآسيما في مجالات الاستثمار والتجارة التي أصبحت قضية ضرورية وملحة، أخذت قضية النزاع على الجزيرة دوراً ثانوياً في علاقة البلدين. لذلك كان التخفيف من حدة النزاع واحتوائها آنذاك يشير إلى تأثيره بالحاجة للتعاون الاقتصادي.^(٤)

وكما في أغلب النزاعات الإقليمية، يعد النزاع على جزيرة (دوكو/تاكيشيما) قضية معقدة، إذ تنطوي على تفسيرات مختلفة لطرفي النزاع من ناحية الحقائق التاريخية والقانون الدولي. وزاد في تعقيدها ظروف الحرب الباردة ومصالح الولايات المتحدة فيها التي أدت إلى تناوب مسودات معاهدة سان فرانسيسكو في منح جزيرة (دوكو/تاكيشيما) مرةً إلى كوريا وأخرى لليابان حتى حذفتها تماماً من المعاهدة وتركت (مشكلة عالقة) وكانت الولايات المتحدة الكاتب الرئيس لمسودات تلك المعاهدة. ومما زاد في تعقيد القضية المذكورة أيضاً مشكلة الحدود البحرية وحقوق الصيد في (بحر الشرق/بحر اليابان)^(٥)، فحينما كان مستقبل جزيرة (دوكو/تاكيشيما) محل نزاع قبل مؤتمر السلام، طلبت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة تضمين هذه الجزيرة في معاهدة السلام كجزء من الأراضي الكورية التي ستتخلى عنها اليابان، لكن الولايات المتحدة ردت برفض الطلب الكوري في ١٠ آب ١٩٥١، ما يعني إبقاء الجزيرة ضمن السيادة اليابانية. لذلك أعلنت كوريا الجنوبية من طرف واحد ضم الجزيرة إلى أراضيها^(٦). إذ أعلن الرئيس الكوري الجنوبي سينغمان ري (*Syngman Rhee*)^(٧) في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢ حدود بلاده البحرية، وذلك بإعلان سيادة كوريا الجنوبية على الإفريز القاري الذي يحيط بشبه الجزيرة الكورية والذي يمتد بحدود ٢٠٠ ميل بحري من الساحل، والذي يسمى في كوريا بخط السلام (*The peace Line*)، بينما أطلق عليه في اليابان خط ري (*Rhee Line*)^(٨) الذي منح كوريا الجنوبية حقوق استغلال للمصادر الطبيعية في المنطقة التي تتضمن مصائد الأسماك الغنية. وطبقاً لخط ري فإن جزيرة (دوكو/تاكيشيما) وقعت تحت السيطرة الكورية، وهو الأمر الذي عارضته اليابان واصفةً تلك الإجراءات بأنها انتهاك لمبدأ حرية البحار^(٩). وقدمت كوريا الجنوبية سببان لإعلان خط ري^(١٠):

● الأحقية التاريخية: إذ اعتقدت كوريا الجنوبية امتلاكها حجاج تاريخية أقوى مما لدى اليابان فيما يخص مطالبها الإقليمية. واستندت كوريا الجنوبية على الادعاءات التاريخية القديمة، وما زالت ستشهد بخط ماكارثر كقاعدة لحججها للسيادة على الجزيرة المتنازع عليها، وقد يبدو ذلك غير منطقياً مع اختفاء هذا الخط بعد دخول معاهدة السلام حيز التنفيذ.

● استياء جمهورية كوريا من السياسة الأميركية: فرغم تلقي نظام سينغمان ري دعم الولايات المتحدة المطلوب لمواجهة جمهورية كوريا الشمالية، كان الرئيس ري مستاءً من السياسة الأميركية. فبعد أن تدخلت القوات الأميركية في الحرب الكورية واحتلت معظم أراضي كوريا الشمالية، تراجعت بعد تدخل قوات جمهورية الصين الشعبية، وتخلت عن فكرة التقدم نحو الشمال واستقرت بدلاً من ذلك على الحدود بين شمال وجنوب كوريا عند خط العرض ٣٨ "لاحتواء" الحرب الأهلية المدولة بينما عارض ري أي وقف لإطلاق النار وأراد الضغط على الأمم المتحدة لتعيد توحيد شبه الجزيرة الكورية. كما أن

ري كان مستاءً من السياسة الأميركية في منح الأولوية لليابان في الحرب الباردة، أذ ازدادت أهمية اليابان كثيراً في السياسة الخارجية الأميركية في شمال شرق آسيا بالمقارنة مع كوريا، الأمر الذي نتج عنه تغيير وضع جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) لصالح اليابان. إضافةً الى ان الإدارة الأميركية لم تول أهمية للقومية الكورية المعادية للإمبريالية اليابانية. كما ان موقف ري لم يكن إيجابياً من معاهدة السلام، إذ لم تتم دعوة بلاده مؤتمراً سان فرانسيسكو ومن ثم لم تتمكن من الدفاع عن قضيتها.

وبعد عشرة أيام من إعلان حكومة كوريا الجنوبية تأسيس حدودها البحرية استناداً الى خط رياتجت الحكومة اليابانية بشدة في بيان أكدت فيه أنها لن تقر بأي ادعاءات أو إجراءات اتخذها كوريا الجنوبية من أجل الاستيلاء على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) التي هي بدون شك أرض يابانية^(١١). وبعد ان دخلت معاهدة سان فرانسيسكو حيز التنفيذ في ٢٨ نيسان ١٩٥٢، ألغى خط ماكآرثر الذي يفصل جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) إدارياً عن اليابان، لكن خط ري غير المعترف به دولياً أحتفظ جوهرياً بحدود خط ماكآرثر، الأمر الذي رفضته اليابان بشدة واحتجت عليه فظهر النزاع.^(١٢)

ثانياً: انعكاس قضية النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) على مباحثات تطبيع العلاقات

أنتست طبيعة العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية بالعداء والنزاع على بعض القضايا الخلافية أهمها النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما)، وذلك على الرغم من كونها حليفتين للولايات المتحدة في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي.

وتأسست العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وكوريا الجنوبية عام ١٩٦٥ بعد ١٤ عاماً من مفاوضات التطبيع، وبعد ٢٠ عاماً من انتهاء حرب المحيط الهادي، وهذه الحقيقة وحدها توضح مدى تعقد علاقات البلدين. ورغم ان كوريا الجنوبية البلاد الأقرب لليابان جغرافياً إلا ان علاقاتها كانت الأكثر تعقيداً من الناحية التاريخية. والسبب الرئيس لهذا العداء والعملية الطويلة من مفاوضات التطبيع، هو السياسة التي أتبعها اليابانيون خلال ٣٥ عاماً من احتلالهم لكوريا (١٩١٠-١٩٤٥) وما نتج عنها من مشاعر العداء والكراهية التي تكرست في شبه الجزيرة الكورية بشكل عام، وفي كوريا الجنوبية بشكل خاص ضد اليابان.^(١٣)

ومن الأسباب الأخرى التي عقدت الطريق نحو التطبيع، السياسة التي أتبعها الجانب الكوري فيما يتعلق بقضية الثروة السمكية ومصائد الأسماك التي أصبحت من قضايا النزاع المهمة بين الطرفين ولاسيما بعد الإعلان عن حظر صيد ريو منع الصيادين اليابانيين من عبوره، الأمر الذي أدى الى إثارتهم واستمرارهم بالصيد عبره، فردت سلطات كوريا الجنوبية بحجز سفن الصيد اليابانية باستمرار وهو ما نتج عنه تصاعد التوتر بين الجانبين.^(١٤)

ومع ادراك حكومتي البلدين لأهمية الاقتصادية لمصائد الأسماك في المياه المحيطة بالجزيرة المتنازع عليها ومن ثم أهمية الجزيرة نفسها تصاعد النزاع عينيها منذ أيلول ١٩٥٣ حتى وصل ذروته في آب ١٩٥٥. وكاد هذا التصعيد في حدة التوتر ان يؤدي الى وقوع الاشتباكات بين قوات البلدين البحرية، فانتقلت علاقات البلدين بذلك من سيء الى أسوأ. فقد

أصدرت سلطات محافظة شيمان اليابانية إجازات تعقب وصيد أسود البحر وصيد السمك قرب جزيرة (دوكو/تاكيشيما) وذلك في آذار ١٩٥٣ عندما ألغت الولايات المتحدة قراراً سابقاً يقضي بتعيين الجزيرة موقعا للقصف تستخدمه قواتها خلال التدريب. وفي الأشهر التالية أرسلت الحكومة اليابانية سفن البحرية لطرد الصيادين الكوريين الذين كانوا يصطادون قرب الجزيرة المتنازع عليها، ووضعت لافتات تحذيرية على الجزيرة ولكنها أزيلت بسرعة من قبل الصيادين والحراس الكوريين الجنوبيين. وفي تموز من العام نفسه، تعرض مركب دورية ياباني كان يأمر الصيادين الكوريين بترك الجزيرة الى إطلاق نار من حراس بحرية كوريا الجنوبية. وعندما قامت ثلاثة مراكب دورية يابانية باستعراض عسكري في نيسان ١٩٥٤ تعرضت للقصف مدفعيين جانب كوريا الجنوبية عند وصولها إلى جزيرة (دوكو/تاكيشيما)، نتج عنه فقدان أحد المراكب ووقوع ١٦ إصابة بينها عدد منالوفيات. وفيأطار تعزيز مطلبها الإقليمي سيطرت كوريا الجنوبية على الجزيرة في تموز من العام نفسه، من خلال تمركز عدد من حراس البحرية فيها. وتساعد النزاع أكثر لاسيما مع انتهاج كوريا الجنوبية سياسة مصادرة سفن الصيد اليابانية ضمن حدود خط ري، فخلالالأسبوعالأول من آب ١٩٥٥ استولت كوريا الجنوبية على ١١ سفينة صيد يابانية وحجز الصيادين البالغ عددهم ٢٦٦ شخص. وفي الأشهر والسنوات التالية، واصل الطرفان النزاع على الجزيرة، وكان هناك عدة حوادث متفرقة تم فيها تبادل لاطلاق النار. (١٥)

ومما زاد الوضع سوءاً إزاء مفاوضات التطبيع، مشكلة السكان الكوريين في اليابان والبالغ عددهم نحو (٦٠٠,٠٠٠) والذين أجبروا على دعم اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، واختاروا البقاء فيها بفعل بعضهم في نشاطات السوق السوداء والتهرب، وتعاون العديد منهم مع الحزب الشيوعي الياباني وحرصوا على الاضراب ضد السلطات الأميركية واليابانية التي وسمت أغلبهم بالشيوعيين وتطلعت لإعادتهم الى وطنهم، وأبرز من كان يمثل هذا الموقف رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا (*Shigeru Yoshida*) (١٦) الذي لم يكن يحمل مشاعر سلبية اتجاه كوريا فقط وإنما كراهية شخصية شديدة للرئيس ري أيضاً. وشبه تواجد الكوريين في اليابان بالقول: "أنهم كحشرات في معدة أسد بالإمكان ان تؤدي الى قتله"، ومن جانبه حمل الرئيس ري احتقاراً كبيراً لليابان، ولاسيما ان نشاطه السياسي قبل توليه الرئاسة ارتكز على معاداة الإمبريالية اليابانية أثناء مدة الاحتلال. ويربأغلب الكوريين ان روح العداوة والكراهية نحو اليابان تداخلت بعمق مع الهوية الوطنية والقومية الكورية لمرحلة ما بعد الحرب. لذلك كان للقادة السياسيين في كوريا الجنوبية (من صناع القرار والمعارضة) "يتجهمون على اليابان" إذ كانت تلك أداة إعلامية فعالة لكسب تأييد الرأي العام فيالنتافس على السلطة. لذلك حاولت كل الكيانات السياسية الاستفادة من المشاعر المعادية لليابان رغم ارتباط العديد منهم بالسلطة الاستعمارية اليابانية. وكان على حكومة ريبالاعتماد على الكوريين المتعاونين مع الاستعمار الياباني لأسباب تتعلق بالاستعمار الأميركي لكوريا الجنوبية واعتماده على هؤلاء في إدارة البلاد (١٧) لتجنب السيطرة الشيوعية. (١٨)

ومع وجهة النظر الاقتصادية لكوريا الجنوبية اتجاه اليابان انتفاقت عداوة البلدينا التاريخية، فبعد اندلاع الحرب الكورية أدت مبيعات اليابان للقوات الأميركية الى إعادة

بناء الاقتصاد الياباني ومهدت الطريق الى النمو الاقتصادي. لذلك اعتقد العديد من الكوريين أن معجزة اليابان الاقتصادية كانت على حساب حياة الكوريين خلال الحرب. (١٩)

تجنب الطرفان أثناء الحرب الباردة التعاون المشترك، رغم نظام التحالفات الثنائية الأميركي في شرق آسيا (مع اليابان، ومع كوريا الجنوبية). لذا تعاملت الولايات المتحدة بحذر مع حليفاتها، وحاولت في الوقت نفسه بناءً على الترابط الاستراتيجي الضمني أيجاد وتقوية علاقة ثلاثية مع اليابان وكوريا الجنوبية، ولكن النجاح كان محدوداً جداً. إذ تخوف اليابانيون من الوقوعي فخ الاستراتيجية الأميركية والتورط في حرب شبه الجزيرة الكورية وتعريض سيادة اليابان والإجماع المحلي فيها على المبادئ الدستور السلمية للخطر، لذلك تحركت الحكومة اليابانية بثبات بعيداً عن إلزام نفسها في أي دور للدفاع عن كوريا الجنوبية. (٢٠)

ولم يكن من السهل حتى على الولايات المتحدة جلب كوريا الجنوبية واليابان الى طاولة المفاوضات قبل إعادة السيادة للأخيرة عام ١٩٥٢، حيث بدأ الاتصال الرسمي الأول بين الطرفين. ورغم مواجهتها صعوبات كبيرة منذ البداية، أستمرت مفاوضات التطبيع بشكل متقطع طوال ١٤ عاماً وخلال سبع دورات رسمية من المحادثات، عاصرها خمسة رؤساء وزارات يابانية من شيجيرو يوشيدا إلى آيساكو ساتو (*Eisaku Sato*) (٢١)، وثلاثة رؤساء لكوريا الجنوبية من سينغمان ري الى باركتشونغ هي (*Park Chung Hee*) (٢٢) قبل ان تثمر عملية التطبيع. إذ حاول الجانبان حل خلافاتهما المتعددة ومنها: ادعاءات الملكية والسيادة على جزيرة (دوكو/تاكيشيما)، والمستوطنون الكوريون في اليابان، ونزاع مصائد الأسماك وخط ري، وعلاقات اليابان مع كوريا الشمالية. وبالرغم من التقدم الأولي في حل بعض الخلافات أثناء المحادثات الرسمية الأولى، علق كل المفاوضات عملياً بحلول ١٩٥٦ (٢٣). وكان من الأسباب المهمة لتعليق المباحثات استمرار تمسك اليابان بمقترحها نقل قضية النزاع الإقليمي على جزيرة (دوكو/تاكيشيما) الى محكمة العدل الدولية، منذ أيلول ١٩٥٤، وهو الأمر الذي رفضته حكومة كوريا الجنوبية بشدة (٢٤). إذ كانت وجهة النظر الكورية هي عدم الاعتراف بوجود نزاع مع اليابان لسيادتها على جزيرة (دوكو/تاكيشيما)، وذلك كون الجزيرة تقع وبشكل غير قابل للجدل ضمن السلطة الإدارية لكوريا الجنوبية، وان نقلاً لمسألة إلى محكمة العدل الدولية هو فخ دبلوماسي وقانوني لمصلحة اليابان (٢٥)، وعلى كوريا عدم الوقوع في هولا سيما ان لديها السلطة الفعلية على الجزيرة. فالوثائق القانونية التي تستشهد بها كوريا الجنوبية لإثبات سيادتها على الجزيرة قليلة الوضوح وقد تكون بعيدة الصلة بنزاع السيادة، ومن المحتمل جداً ان الوثائق التي سبق لها طرفا النزاع الى المحكمة ستمنح الجزيرة لليابان. كما تعتقد كوريا الجنوبية أن إحالة المسألة إلى محكمة العدل ينطوي علنا اعترافاً ضمناً ادعاءات اليابان بالمطالبة بالجزيرة ربما تكون صحيحة. (٢٦)

ويرى الباحث في موقف اليابان بالإصرار على نقل النزاع الى محكمة دولية، أنه ربما يعود لقوة موقفها القانوني المتمثل بمقررات معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي أبتت الجزيرة ضمن أراضي اليابان. وبالمقابل فإن رفض كوريا الجنوبية اقتراح اليابان ربما أشار الى ضعف موقفها القانوني بعد مؤتمر سان فرانسيسكو، إذ لم تذكر الجزيرة ضمن

الأراضي التي يجب ان تتخلى عنها اليابان لكوريا في معاهدة السلام، ومن ثم الخشية من فقدانها الجزيرة التي تقوم بالإشراف على إدارتها منذ ١٩٤٥.

وهناك رأي آخر يرى في موقف اليابان في الإصرار على تقديم المسألة إلى محكمة دولية هو أنها بمن حقيقة أنه ليس لديها ما تخسره في قضية جزيرة (دوكو/تاكيشيما) التي تخضع لإدارة سيئول مهما كان حكم المحكمة الدولية.^(٢٧)

استأنفت مباحثات تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية واليابان بداية عام ١٩٥٧ بشرط إطلاق المحتجزين اليابانيين، لكن تكرار حالات احتجاز السلطات الكورية للصيادين اليابانيين نتج عنها ظهور التوترات بين الجانبين من جديد. وعلى الرغم من ذلك وقع الطرفان اتفاقية في طوكيو في ٣١ كانون الأول، تم الاتفاق بموجبها على إعادة ٨٥٠ صياداً يابانياً كانوا محتجزين في كوريا الجنوبية، وإبعاد ١,١٠٠ مهاجر كوري غير شرعي من اليابان إلى كوريا الجنوبية ومنح الخيار لـ ٤٦٠ كورياً بالعودة إلى كوريا أو البقاء في اليابان التي استقروا فيها قبل عام ١٩٤٥. كما تم الاتفاق على تأسيس العلاقات الدبلوماسية والتجارية، لاسيما في مجال التجارة والثروات السمكية. غير ان تقدم المفاوضات أعيق مرة أخرى بسبب رفض كوريا الجنوبية تقديم التنازلات فيما يتعلق بحدودها البحرية المستندة إلى خط ري، فضلاً عن استمرارها بسياسة احتجاز الصيادين اليابانيين وسفنهم.^(٢٨)

وفي نيسان ١٩٥٨، استأنفت المباحثات مرة أخرى في جولتها الرابعة، لكنها ما لبثت ان توقفت فجأة بعد قرار رئيس الوزراء الياباني كيشينوبوسوك (*Kishi Nobusuke*)^(٢٩) السماح بعودة السكان الكوريين في اليابان إلى وطنهم في كوريا الشمالية، الأمر الذي أثار احتجاج الرئيس الكوري سينغمانري^(٣٠)، فضلاً عن استمرار النزاع حول خط ري وجزيرة (دوكو/تاكيشيما). لذا أقدمت حكومة كوريا الجنوبية على قطع مفاوضات التطبيع والتبادلات التجارية مع اليابان في ١٥ حزيران ١٩٥٩، وأستمر توقف المفاوضات أكثر من عام قبل ان تستأنف ثانية في جولتها الخامسة في تشرين الأول ١٩٦٠. ولكنها توقفت مرة أخرى في أيار ١٩٦١، نتيجة الانقلاب العسكري في كوريا الجنوبية بقيادة الجنرال بارك تشونغ، والذي أسقط النظام الديمقراطي الذي كان قد حل محل نظام ري في السنة السابقة.^(٣١)

وفي الجولة السادسة من مباحثات التطبيع في تشرين الأول ١٩٦١، أظهرت اليابان موقفاً فاتراً بسبب الحسابات السياسية، فرئيس الوزراء إيكيدهاياتو (*Ikeda Hayato*)^(٣٢) كان قلقاً من المسؤوليات المالية والسياسية التي ترتبت على معاهدة التطبيع، والتي قد تؤثر عليه سلباً في مجلس النواب وفي الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، ولاسيما مع اقتراب الانتخابات البرلمانية في تموز ١٩٦٢. وكانت مسألة النزاع على جزيرة (دوكو/تاكيشيما) عذراً سهلاً لإدارة إيكيدهاياتو تأخير محادثات التطبيع.^(٣٣)

وعلى الرغم مما تقدم من محاولات لحل مشكلة جزيرة (دوكو/تاكيشيما) من خلال مناقشتها في مباحثات تطبيع العلاقات بين الجانبين الياباني والكوري الجنوبي من حين لآخر

لم يتم التوصل الى حل وذلك بسبب طبيعتها الشائكة. وفي ٢٧ نيسان من العام نفسه، ذكر وزير الخارجية الياباني ماسايوشيا وهيرا (*Masayoshi Ohira*)^(٣٤) أمام مجلس النواب "أن العلاقات مع كوريا الجنوبية لا يمكن تطبيعها حتى يحل مطلب السيادة بالكامل" (إشارة الى الجزيرة المتنازع عليها). وخلال سلسلة اللقاءات مع كوريا الجنوبية واصلت الحكومة اليابانية إصرارها على نقل قضية النزاع على الجزيرة إلى محكمة العدل الدولية^(٣٥)، ولكن الحكومة الكورية رفضت ذلك لان القبول به يعني ضمناً الاعتراف بالنزاع الإقليمي مع اليابان.^(٣٦)

أعلن الرئيس بارك عام ١٩٦٢ بداية خطة اقتصادية مدتها خمس سنوات، ولتمويلها أصبح حل مسألة تعويض اليابان المالي لكوريا الجنوبية نتيجة سياستها الاستعمارية في شبه الجزيرة الكورية قبل ١٩٤٥ أولوية عاجلة. لذا توجب مواصلة مفاوضات تطبيع العلاقات، لكن معارضة بعض الجماعات الكورية التي أكدت أن المعاهدة ستفتح الطريق لعصر جديد من التبعية السياسية والاقتصادية الكورية لليابان، ساهمت في تأخير المفاوضات.^(٣٧)

استمرت مشكلة النزاع الياباني-الكوري للسيادة على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) إحدى أكثر المشاكل الثنائية المعقدة والمستعصية على الحلما عرض المرحلة النهائية لمفاوضات التطبيع للخطر. ورغم أهميته مطلب السيادة الإقليمية للجانبين، إلا أنه تراجع في النهاية لمصلحة تطبيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الأكثر إلحاحاً. فبعد أدراكهما وجود حافز كبير لتحسين العلاقات الثنائية، فضل الطرفان وضع القضايا الإقليمية جانباً وإعطاء الأولوية لمفاوضات مصائد الأسماك، وبذلك أنفتح الطريق أمام إنهاء مفاوضات التطبيع المطولة. وكان الرئيس الكوري بارك من بين الذين أدركوا أهمية عدم تأخير المفاوضات، لذلك أرسل في تشرين الأول ١٩٦٢، كيم جونج-بيل (*Kim Jong-pil*) مدير وكالة المخابرات المركزية الكورية إلى طوكيو بصفته كبير المفاوضين لاستأنف مفاوضات التطبيع مع اليابان.^(٣٨)

توصل كيم ووزير خارجية اليابان أو هيرا في اجتماعهما الثاني في تشرين الثاني باتفاقية سرية حول مبلغ التعويضات المالية، ومما جاء فيها تقدم اليابان لكوريا الجنوبية منحة مالية مقدارها ٣٠٠ مليون دولار، وقرضاً مقداره ٢٠٠ مليون دولار للسنوات الـ ١٠ التالية، مع جدول تسديد من ٢٠ سنة. وعرض أو هيرا القضية الإقليمية، وطلب من كيم الموافقة على نقل قضية الجزيرة إلى محكمة العدل الدولية، ولكن الأخير لم يكن مخولاً بإدراج المسألة ضمن جدول أعمال المعاهدة وفقاً لأوامر الرئيس بارك. وأخفق كيم في الاحتجاج بقوة على مطالب أو هيرا وردها، إذ كان مهووساً بالصفقة المالية الختامية. ورغم ان اتفاقية كيم-أو هيرا السرية لعام ١٩٦٢ كانت تقدماً في المفاوضات "المشلولة" لكن العديد من المشكلات الأخرى بين الطرفين استمرت عالقة. وعندما أعلن عن هذا الاتفاقية في كانون الثاني ١٩٦٣، أصبحت الأجواء الدبلوماسية بين طوكيو وسيو ولتمتسمة بالشك المتبادل. فقد أشيع في كوريا الجنوبية أن كيم وافق على تخلي كوريا الجنوبية عن المطالبة بجزيرة (دوكدو/تاكيشيما) مقابل "معونة اليابان الاقتصادية" أو "هدية استقلال كوريا" بدلاً من "التعويضات" لأعمال اليابان الوحشية. كما أشيع أنه اقترح حصف وتفجير الجزيرة إذا لم يتم التوصل لحل للمسألة^(٣٩). وأدى ذلك الى إثارة المشاعر القومية في كوريا الجنوبية، فخرجت

المظاهرات الوطنية ضد محادثات التطبيع. وأجبرت الضجة الجماهيرية العامة حكومة سيئول الى إصدار قرار النفي السياسي لكيم جونج لمدة ٨ أشهر بين (شباط وتشرين الأول ١٩٦٣) الى الولايات المتحدة، وتركت المفاوضات في حالة توقف تام. (٤٠)

ومع ثقة الرئيس بارك بقبضته الشديدة على السياسات الداخلية بعد إعادة انتخابه للرئاسة، أرسل كيم ثانية في آذار ١٩٦٤ إلى طوكيو لاستئناف المحادثات. وكان الإعلان في طوكيو ذلك الشهر عن مسودة معاهدة ثنائية مع كوريا الجنوبية وسحب ادعاءاتها بشأن النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) وشيكاً. إذ أبرم كيم سرأصفقة أخرى مع طوكيو تتعلق بالتنازل عن مطالب كوريا الإقليمية مقابل الحصول على مبالغ كبيرة من اليابان لحسابه وحساب حزبه الحاكم. إلا أنه في نهاية آذار قامت حكومة كوريا الجنوبية بحجز بعض سفن الصيد اليابانية لتجاوزها حدود خط ري. ورفضت اليابان تلك الحدود واحتجت على حجز السفن ووصفتها بالعمال للعدواني وغير القانوني. وأدبالتصعيد الحاد في مواقف الجانبين إلى تعليق مباحثات لجنة مصائد الأسماك الفرعية في شهر نيسان. وكانت هناك إمكانية كبيرة لوقوع صدامات مسلحة، لاسيما بعد ان قامت الشرطة البحرية اليابانية بدوريات لحماية سفن الصيد من أي مضايقات. أما صفقة كيم مع الحكومة اليابانية فرغم قيام الرئيس بارك بعزل كيم في منتصف مفاوضات طوكيو، إلا ان الاحتجاجات المحلية واصلت مهاجمة كيم والحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم الذي يترأسه وتهمته بالفساد الواسع. وأدى الاضطراب إلى استقالة كيم من رئاسة الحزب في حزيران ١٩٦٤ ومغادرته الى الولايات المتحدة. (٤١)

أما في اليابان فقد كانت الحركة المناهضة للتطبيع مع كوريا الجنوبية تحت قيادة العناصر الشيوعية واليسارية، وكسبت التأييد والدعم وخصوصاً من الاتحاد الموالي لكوريا الشمالية والذي يضم الكوريين في اليابان والذين قاموا بتنظيم المظاهرات الراضية للتطبيع. ورغم ذلك لم تكن حالة الرفض للتطبيع في اليابان سيئة كما في كوريا الجنوبية التي كان لزاماً عليها إعلان الأحكام العرفية في حزيران من العام نفسة للسيطرة على الحالة المتدهورة. ورغم ان الأصوات الراضية للتطبيع كانت عالية في اليابان، لكنها لم تكن خارج الرقابة الحكومية. وإلى حد ما استغلت الحكومة اليابانية المعارضة المحلية كقوة ضغط دبلوماسية لانتزاع التنازلات من كوريا الجنوبية في مراحل المفاوضات النهائية. ولم يكن السؤال كيف يعالج رئيس الوزراء الياباني آيساكو ساتو الضغط المحلي، وإنما كان السؤال كيف يمكن ان ينجو الرئيس بارك من الحركة الواسعة المناهضة للتطبيع في كوريا الجنوبية. (٤٢)

رغم وجود العديد من النزاعات الأخرى حول الجزر في شرق آسيا، إلا ان السمة الفريدة لنزاع جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) هو أن النزاع بين دولتين ديمقراطيتين تربطهما بالولايات المتحدة معاهدات تحالف طويلة الأمد. وتحمل واشنطن مسؤولية كبيرة في النزاع لأنها لم تتوصل إلى قرار بشأن السيادة على الجزيرة حين كان لها سلطة القيام بذلك أثناء صياغة مسودة معاهدة السلام مع اليابان عام ١٩٥١. (٤٣)

لمتكنالولايات المتحدة تولي قضية النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) وتطبيع العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان أهمية كبيرة، باستثناء أهميتها بين خبراءها الإقليميين.

وكان رأيها في قضية النزاع، كما أشار الى ذلك أحد التقارير الأميركية حول قضايا الشرق الأقصى لعام ١٩٥٤، هو: (ان الجزيرة لم تكن مدرجة ضمن الجزر التي تخلت عنها اليابان بموجب معاهدة السلام، لذا فقد بقيت تحت السيادة اليابانية، وان الولايات المتحدة ترفض التدخل في النزاع في هذا الوقت)^(٤٤). وبذلك اختارت واشنطن عدم اتخاذ موقف نهائي من النزاع لصالح طرف معين وإنما أوصت بضغط النفس ومواصلة المباحثات^(٤٥). وكانت الإدارة الأميركية تأمل بإيجاد حل للنزاع من خلال محكمة العدل الدولية ولكن الأحداث التالية أثبتت تجاوز إمكانية التوصل الى مثل هذه التسوية، لاسيما مع رفض كوريا تدويل القضية.^(٤٦)

أبقت الولايات المتحدة على موقفها من محادثات التطبيع حتى ١٩٦٣، رغم أهمية المصالحة بين حليفيها في الحرب الباردة في شرق آسيا. ولكن بحلول ١٩٦٤ أدت منافسات الحرب الباردة وازدياد خطر التهديد الشيوعي في آسيا^(٤٧)، الى تغيير هام في الموقف الأميركي اتجاه النزاع الإقليمي، وأصبح تطبيع العلاقات بين حليفي واشنطن أولوية كبرى، لذا حثت الطرفين بقوة نحو التطبيع. فبعد ان كان هناك اتصال أولي بين طوكيو وسيئول في ظل ظروف الحرب الباردة ومعاداة الشيوعية، إضافة الى تأثير الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة التي منحت بعض الدول النامية مساعدات مالية بما فيها كوريا الجنوبية، بدأ التقارب بين الأخيرة واليابان رغم الحالة المحلية المعقدة في البلدين. وكان لواشنطن دور مهم في التوصل الى معاهدة التطبيع، فخلال زيارته الى واشنطن في ايار ١٩٦٥ تعرض الرئيس الكوري لضغوط باتجاه التوصل الى تفاهم مع اليابان حول النزاعات المتعلقة بجزيرة (دوكدو/تاكيشيما) وخط ري، والتي كانت العقبة الأخيرة أمام جهود واشنطن من أجل التطبيع. وأكد الرئيس الأميركي ليندن جونسون تأييده لعقد اتفاقية بين كوريا الجنوبية واليابان وأهمية ذلك ليس فقط للبلدين وإنما لجهة معاداة الشيوعية في شرق آسيا، وأكد التزام الولايات المتحدة باستمرار المساعدات الاقتصادية والدفاع عن كوريا الجنوبية بعد التطبيع. كما حثت الإدارة الأميركية اليابان على إنهاء الخلافية في (بحر الشرق/بحر اليابان). ولكن جهود الإدارة الأميركية لم تؤدي الى حل قضية النزاع الأساسية وإنما نجحت في تقارب الطرفين، وأعطيت أولوية للعلاقات الاقتصادية بينهما والابتعاد عن سياسية المواجهة. وبذلك كان الزخم السياسي القوي للتوصل الى اتفاقية يزداد سرعة في مستويات القيادة العليا لكلا الجانبين رغم الضغوط الشعبية المتزايدة ضد التطبيع. ففي كوريا الجنوبية واجهت حكومة بارك حالة صعبة لاسيما بعد أخفاق خطة التنمية للسنوات الخمسة الأولى (١٩٦٢-١٩٦٦) في التغلب على المشكلات الاقتصادية مثل الفاقة وتأخر التطوير. كما أدى الانخفاض المستمر في المعونة الاقتصادية الأميركية الى تعقد المشكلة أكثر، إذ وصلت عام ١٩٦٥ الى أدنى مستوى لها منذ ١٦ سنة، لذا قرر الرئيس بارك عمل ما بوسعها من أجل التطبيع مع اليابان. كما عملت بعض المجموعات الاقتصادية في كوريا الجنوبية على الدفع بقوة نحو التطبيع لما يحققه ذلك من أرباح اقتصادية كبيرة وفرص لاكتساب تقنية اليابان الصناعية واستخدامها في تطوير الصناعات الكورية.^(٤٨)

وبذلك قررت حكومتا البلدين بزعامة الرئيس الكوري الجنوبي بارك ورئيس الوزراء الياباني ساتو، منذ تشرين الثاني ١٩٦٤ أن تركزان جهودهما على التغلب على العبء الثقيل

للماضي. وكانت الحكومة الكورية قد أكدت في العديد من بياناتها العام ١٩٦٥ على ضرورة التغلب على العداوات التاريخية بما فيها النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) وتطبيع العلاقات مع اليابان^(٤٩). فخلال المرحلة النهائية لمفاوضات التطبيع اقترح وزير الخارجية الأميركي راسك على الرئيس بارك في واشنطن في ايار ١٩٦٥، الاشتراك التدريجي مع اليابان في إدارة الجزيرة، ورد بارك "بأن قضية جزيرة دوكدو الصغيرة والعقبة في مفاوضات تطبيع العلاقات الدبلوماسية، هو أمر يدعو للغضب... وأتمنى لو بإمكانني قصف الجزيرة وجعلها خارج الوجود فقط لحل المشكلة". إلا أن أحد أفراد الوفد الدبلوماسي المرافق للرئيس والذي حضر الاجتماع أكد بأن الاقتراح لم يكن جدياً، وأنه مثل إحباط بارك من الصعوبات التي تعرقل تطبيع العلاقات مع اليابان^(٥٠). في ذلك دلالة واضحة على إصرار الرئيس بارك على تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان وان كان على حساب بعض القضايا التي تعدها شرائح واسعة من المجتمع بأنها قضايا وطنية، مثل السيادة الإقليمية على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما).

وكانت النخب السياسية في اليابان مدركة لحاجات كوريا الجنوبية الاقتصادية الماسة، لذا قرر آيساكوساتو وسياسيو الحزب الديمقراطي التحرري الحصول على الفائدة الكاملة من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سيئول والتعجيل في عملية المفاوضات. وكانت هناك مطالبات للتطبيع داخل وزارة الخارجية اليابانية، ففي تقريرها لعام ١٩٦٥ أكدت وزارة الخارجية على أن إعادة تأسيس الروابط مع كوريا الجنوبية "حتمية تاريخية"، كما أن حاجة بارك المستعجلة لرأس المال الأجنبي والشرعية السياسية التي يمثلها يقدمان كلفة منخفضة نسبياً لاتفاقية التطبيع. وكان هناك ضغطاً إضافياً نحو التطبيع من لوبي العمل الياباني الذي عد كوريا الجنوبية سوقاً مهماً جداً لليابان، كما أن خطة الرئيس بارك الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١) عرضت العديد من المشاريع وعلى نطاق واسع أمام الشركات اليابانية^(٥١).

ثالثاً: تطور علاقات البلدين بعد معاهدة ١٩٦٥ في ظل النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما)

وقعت كوريا الجنوبية واليابان بعد جولة المباحثات النهائية معاهدة في ٢٩ شباط ١٩٦٥، أتفق فيها الجانبان على إلغاء جميع المعاهدات الموقعة بينهما في ٢٢ آب ١٩١٠ أو قبلها. وأكدت اليابان أيضاً موافقتها على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٥ الذي نص على أن حكومة كوريا الجنوبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لكوريا. وفي ٢٢ حزيران ١٩٦٥ وقع وزير الخارجية اليابان وكوريا الجنوبية في طوكيو معاهدة العلاقات الأساسية وأربع اتفاقيات أخرى. ووافقت اليابان على تقديم مساعدات اقتصادية لكوريا الجنوبية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار. كما تم الاتفاق على منح الكوريين المقيمين في اليابان إقامة دائمة. أما المسألة الإقليمية والسيادة على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) فاستمرت مشكلة عالقة ونحل نهائي^(٥٢).

وعند مناقشة مشكلة الجزيرة المتنازع عليها أثناء المفاوضات النهائية، ومن أجل التوصل الى توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات، وافق الجانبان على وضع القضية جانباً وتأجيل الخلاف (وضعها على الرف)، كما اتفق الطرفان على تبادل الملاحظات لحل نزاعاتهما عبر

القنوات الدبلوماسية. وهكذا وجدت الحكومتان طريقة للتعامل مع قضية النزاع الإقليمي لكي لا تعيق توقيع الاتفاقية عام ١٩٦٥ وتطبيع العلاقات. لكن القضية واصلت مطاردة العلاقة الثنائية والحد من تطويرها منذ ذلك الوقت، إذ فهمت اليابان ان قضية النزاع على الجزيرة ستحل من خلال المفاوضات، إلا ان الموقف الكوري وكما أتضح فيما بعد من خلال المباحثات هو عدم الاعتراف بوجود نزاع إقليمي مع اليابان في هذه القضية. (٥٣)

لم يكن إبرام معاهدة التطبيع مع تجميد قضية النزاع الإقليمي "وضعها على الرف" يمثل أنفاقاً كاملاً، لكنه كان خطوة مهمة نحو استعادة العلاقات الودية وعلى رأس مطالب الولايات المتحدة في ذروة الحرب الباردة. وإن الأولوية الكبرى التي أعطيت لعلاقات اقتصادية مستقرة دفعت كل من كوريا الجنوبية واليابان إلى الاختيار الواعي للتخلص من القضايا الإقليمية وسط تزايد النزعة القومية على المستوى الشعبي. ويوضح التخفيف من حدة التصعيد في النزاع على الجزيرة بعد توقيع معاهدة التطبيع أن المصالح الاقتصادية أعطت كلا البلدين حوافز مادية قوية لتجنب النزاعات الإقليمية المكلفة. (٥٤)

تم التوصل في اتفاقية مصائد الأسماك بين اليابان وكوريا الجنوبية والموقعة في ٢٢ حزيران ١٩٦٥، إلى ان المياه الإقليمية حول الجزر تمتد لمسافة ٣ أميال بحرية، بينما تمتد منطقة صيد السمك الخاصة لمسافة ١٢ ميل بحري وهي مياه تخضع لسيطرة الطرفين معاً. ولم تتم الإشارة في المعاهدة بشكل واضح للسيادة على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) ولا إلى خط ري. وبذلك أصبحت حقوق صيد السمك مشتركة في نفس المنطقة. وعلى الرغم من الحسابات المعقدة على المستويات الرسمية، فهم صيادو السمك المحليون ضمناً بأن سفن صيد السمك اليابانية لا تستطيع أن تدخل إلى مسافة ٣ أميال بحرية حول الجزر لأنها مياه كوريا الجنوبية الإقليمية، لكن يمكنها الصيد بحرية داخل مسافة ١٢ ميل وهي مناطق صيد سمك خاصة قرب جزيرة (دوكدو/تاكيشيما). وفيما بعد عملت سفن صيد السمك لكلا البلدين بسلام وانحسر والنزاع. وزودت معاهدة التطبيع الاقتصاد الكوري برأس المال الأجنبي المطلوب البالغ ٨٤٥ مليون دولار كقرض ياباني ومهدت الطريق أمام تطور العلاقات. (٥٥)

وتحسنت العلاقات السياسية والاقتصادية بعد توقيع اتفاقية التطبيع بسرعة. وساعد تقدم اليابان في مجالات البنى التحتية والاقتصاد في تسهيل مساهمتهم في تحديث اقتصاد كوريا الجنوبية والسيطرة على عملية التحديث. وساهم التطور السريع للاقتصاد الكوري في إقامة علاقات اقتصادية مستقرة مع اليابان (٥٦). ففي غضون عام واحد أصبحت اليابان الشريك التجاري رقم واحد مع كوريا الجنوبية، والتي أصبحت سوقاً ذات أهمية متزايدة لليابان. فبالقارنة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥، زادت صادرات كوريا الجنوبية إلى اليابان من ١٩ إلى ٤٤ مليون دولار، بينما زادت وارداتها من ٦٩ إلى ١٦٧ مليون دولار. ونتيجة لذلك قفزت نسبة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية من ٣,٧٧ إلى ٦,٩٨٪. وشهد العقد الأول بعد معاهدة التطبيع تقارب وعلاقات اقتصادية مهمة، إذ ارتفع إجمالي التجارة الثنائية من ٢١٠ مليون دولار في ١٩٦٥ إلى ٨,٦ مليار دولار تقريباً في ١٩٧٨. واتسمت العلاقات الاقتصادية باعتماد كوريا التجارية على اليابان، وانتقد العديد من الكوريين مواقف الرئيس بارك المؤيدة بقوة للتنمية والتي أوجدت -حسب رأيهم- علاقات اقتصادية غير

متكافئة مع اليابان على حساب "الفخر الوطني" ورغم السخط الشعبي في كوريا كان التعاون الاقتصادي مع اليابان في مجالات (الإنتاج والاستثمار ورأس المال والقروض والتكنولوجيا) أحد العوامل الرئيسية للنجاح الاقتصادي لكوريا الجنوبية منذ سبعينيات القرن الماضي.^(٥٧)

ظلال النزاع بين طوكيو وسيئول على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) مستتراً في أعقاب معاهدة العلاقات الأساسية ١٩٦٥. وكانت الحكومة اليابانية ترسل كل عام مذكرة شفوية احتجاجاً على احتلال كوريا الجنوبية للجزيرة المتنازع عليها، في حين أبقّت كوريا الجنوبية من جانبها الحفاظ على وجودها الأساسي على الجزيرة^(٥٨). ورغم تحسن العلاقات الاقتصادية، فإن بعض الحوادث التي شابت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٥٩)، أشارت إلى أنه لا يزال هناك الكثير من انعدام الثقة والعداء بسبب تاريخ ما قبل الحرب العالمية الثانية.^(٦٠)

وعلى الرغم من التقارب المبدئي بين سيئول وطوكيو، لم يكن بالإمكان تجنب النزاع على الجزيرة في ظل التنافس على الموارد الاقتصادية، وكان ذلك أكثر وضوحاً في أواخر سبعينيات القرن العشرين. فاتفق مصادد الأسماك الثنائي لعام ١٩٦٥ بدا وكأنه عفا عليه الزمن، إذ أثار إعلان الاتحاد السوفياتي عن منطقة الصيد الخاصة عام ١٩٧٦ نزاعات حول مصادد الأسماك بين كوريا الجنوبية واليابان. وذلك أن سفن الصيد اليابانية والكورية التي فقدت مصاددها في شمال غرب المحيط الهادئ نتيجة الإعلان السوفيتي بدأت تستغل المناطق الساحلية من هوكايدو اليابانية، الأمر الذي نتج عنه عودة مسألة النزاع الإقليمي. ففي ٥ شباط ١٩٧٧ أعلن رئيس الوزراء الياباني تاكيو فوكودا (*Takeo Fukuda*)^(٦١) "إن تاكيشيما أرض يابانية دون أدنى شك". ورداً على ذلك اعربت حكومة كوريا الجنوبية عن موقفها الثابت برفض مطالب اليابان بالقول "إن دوكدو هي جزء أساسي من أراضي كوريا الجنوبية على أساس تاريخي وقانوني". فأعلن فوكودا في ٧ شباط أنه سينقل قضية الجزيرة إلى محكمة العدل الدولية. وبصرف النظر عن النظام البحري القائم الذي تمالأ اتفاق عليه عام ١٩٦٥، أعلنت اليابان من جانب واحد قانون المياه الإقليمية وقانون مصادد الأسماك في تموز ١٩٧٧. ورداً على ذلك أعلنت كوريا الجنوبية "أنه لا يوجد أي سبب يدعو إلى التفاوض مع اليابان حول جزيرة دوكدو". وانتقدت المعارضة الكورية - التي احتجت على مطالب اليابان الإقليمية - موقف الحكومة الضعيف من قضية السيادة. وزادت سفن الصيد اليابانية التي تصطاد قرب جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) من مستوى التوتر الدبلوماسي بين البلدين. ولكن وبحلول ١٩٧٨ انحسرت قضية السيادة بسرعة، وتم التوصل إلى اتفاق تضمن تخفيف القيود التي تفرضها كوريا الجنوبية على الصيادين اليابانيين بالقرب من الحدود الإقليمية، والحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن. وبذلك خففت قوة التعاملات الاقتصادية من الأثر السلبي للقومية الإقليمية. ولم يكن مقبولاً لدى القوميين المتطرفين من الجانبين تقديم المصالح الاقتصادية على السلامة الإقليمية، لكن الواقع الاقتصادي حول اتجاه النزاع الإقليمي نحو ضبط النفس المتبادل استمر تأثير مسألة نزاع السيادة على الجزيرة المتنازع عليها، بنحو غير فعال على علاقات البلدين^(٦٢) ولكن لمدة محدودة.^(٦٣)

الخاتمة:

أضح مما تقدم ان قضية النزاع الياباني الكوري على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) وان كانت جذورها التاريخية تعود الى القرون السابقة، إلا أنها في وضعها الحالي تعد إحدى نتائج الحرب الباردة، وبالتحديد نتيجة لسياسة الولايات المتحدة في كتابة مسودات معاهدة السلام، وبالتالي فهي إحدى المشاكل العالقة التي خلفتها معاهدة سان فرانسيسكو للسلام مع اليابان عام ١٩٥١. كما تبين مما جاء في البحث أن اليابان وكوريا الجنوبية، رغم تمكنهما من التغلب على أغلب المشاكل وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بعد التوقيع على معاهدة العلاقات الأساسية عام ١٩٦٥، إلا أنهما لم يتمكنوا من التغلب على مشكلة جزيرة (دوكدو/تاكيشيما) التي أستمريت مشكلة عالقة بين البلدين، والتي كادت ان تعرض الأمن في شمال شرق آسيا للخطر، وكانت وما زالت تعقبة في طريق تطور العلاقات وتقارب شعبي البلدين وتجاوز الأحقاد التي خلفها الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية طيلة ٤٠ عاماً (١٩٠٥-١٩٤٥). فللجزيرة قيمة وطنية ورمزية ولاسيما للشعب الكوري الذي يرى فيها رمزاً للاستقلال من الهيمنة اليابانية. أما اليابان فترى ان الجزيرة أرض يابانية ورمز للسيادة الوطنية. ومن خلال هذه الأهمية التي تشكلها الجزيرة من المنظور الوطني لكلا الطرفين، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لموقعها، أستمريت قضية النزاع على الجزيرة بين البلدين حلهائي وتثار بين الحين والآخر حتى وقتنا الحاضر، لتمثل بذلك عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا.

الهوامش:

(١) تسمية البحر من الأمور الخلافية بين اليابان وكوريا الجنوبية التي اعترضت عام ١٩٩٢ على اسم بحر اليابان في مؤتمر الأمم المتحدة السادس لتوحيد الأسماء الجغرافية، وأصرت على تغيير الاسم أو استخدام الاسمين معاً. وكان اسم (بحر اليابان) الاسم السائد منذ مطلع القرن ١٩. واعترفت به الأمم المتحدة بوصفه المصطلح الجغرافي القياسي في آذار ٢٠٠٤. وتستخدمه حكومات دول بارزة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين بشكل رسمي. ولا تزال تسمية البحر مسألة خلافية بين كوريا واليابان لذلك تستخدم بعض الخرائط الاسمين معاً للتوسع ينظر:

Takehide Hishiyama and Masatoshi Nagaoka, Changing in the Name of the "Japan Sea", Bulletin of the Geographical Survey Institute, Vol.49 March, 2003, PP. 71-86 ; Zhang Weiqiang, A Study on the Delimitation of the Sea of Japan, © The Author and China Oceans Law Review, China Oceans Law Review, Vol. 2015, No. 2, PP. 370-403 ;

وزارة الخارجية اليابانية، بحر اليابان: الاسم الوحيد المؤلف لدى المجتمع الدولي، اليابان، آذار ٢٠١٥.

(٢) استخدمنا في البحث الاسمين معاً وقدمنا الاسم الذي تستخدمه كوريا الجنوبية لأنها هي من تدير الجزر في الوقت الحاضر، ولأن النزاع لم يحسم بعد.

(٣) الحرب الباردة: مصطلح سياسي أستخدم للإشارة الى الحرب التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ارتكزت على النزاعات الأيديولوجية (الرأسمالية والشيوعية) والسياسية والاقتصادية بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وتحولت الى حرب ساخنة في كوريا وفيتنام. واستمرت لنصف قرن تقريباً وأثر على أغلب بلدان الكرة الأرضية. وكانت مؤتمرات يالطا ١٩٤٣، وبوتسدام ١٩٤٥، وسان فرانسيسكو ١٩٥١، أهم أسباب ظهورها ولاسيما في آسيا. للتوسع ينظر: *William H. McNeill and others (eds.), Berkshire Encyclopedia of World History, Vol. 2, Copyright © by Berkshire Publishing Group LLC, Printed in the United States of America, 2005, PP. 376-381.*

(4) *Min Gyo Koo, Island Disputes and Maritime Regime Building in East Asia: Between a Rock and a Hard Place, Springer Dordrecht Heidelberg, © Springer Science+Business Media, LLC, New York, 2010, P. 66.*

(5) *Crisis Group Asia, North East Asia's Undercurrents of Conflict, Asia Report N°108, International Crisis Group(Crisis Group) - Working To Prevent Conflict Worldwide, Seoul/Brussels, 15 December 2005, P. 3.*

(6) *Kimie Hara, Cold War Frontiers in the Asia-Pacific: Divided Territories in the San Francisco System, © Kimie Hara, Routledge, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, New York, 2007, P. 47.*

(٧) سينغمان ري: (١٨٧٥-١٩٦٥)، قومي كوري شكل في ١٨٩٦ مع زعماء شباب نادي الاستقلال لتأكيد استقلال كوريا. سجن بين (١٨٩٨-١٩٠٤). سافر إلى الولايات المتحدة وحصل على الدكتوراه من جامعة برينستون في ١٩١٠ وهو أول كوري يحصل على الدكتوراه من جامعة أميركية. عاد في العام نفسه إلى كوريا التي ضمها اليابان. انتخب غيايبا في ١٩١٩ رئيساً لحكومة كوريا المؤقتة في شنغهاي وبقي كذلك ٢٠ عاماً ثم انتقل إلى واشنطن في سنوات الحرب العالمية الثانية لتأمين وعود الحلفاء باستقلال كوريا. ترأس بعد الحرب الحكومة المؤقتة. وبعد فوز حزبه في الانتخابات أصبح عام ١٩٤٨ أول رئيساً لجمهورية كوريا، وأعيد انتخابه مرتين في ١٩٥٢، ١٩٥٦. أطيح به في انتفاضة ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol.5, Possession to Turkey, © Berkshire Publishing Group, New York, 2002, PP. 83-84 ; Encyclopædia Britannica, Syngman Rhee, © Encyclopædia Britannica, Inc.,2017, in: <https://www.britannica.com/biography/Syngman-Rhee>

(٨) سنقتصر في تسمية الخط على (خط ري) وذلك كونها التسمية الأكثر شيوعاً في أغلب المصادر، فضلاً عن كونها تسمية ملائمة أكثر لأنها على غرار تسمية (خط ماك آرثر)، وتدل على من أوجده، كما أنه لم يكن أبداً خطأً للسلام.

(9) *Wolf Mendl, Japan's Asia policy: Regional security and global interests, © 1995 Wolf Mendl, Routledge, New York, 1995, PP. 57-58.*

(10) *Kimie Hara, Cold War Frontiers ..., P. 47.*

(11) Quoted in: LI Jin – mieung, *Op. Cit.*, P. 23.

(12) Kimie Hara, *Cold War Frontiers ...*, P. 46.

(13) Kazuhiko Togo, *Japan's Foreign Policy, 1945–2003 The Quest for a Proactive Policy*, © Copyright Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands, Brill, Boston, 2005, P. 157 ; Yoshiji Nogami, *Japan's Territorial Issues and the Historical Understandings of the Concerned Countries: Case Studies on the Senkaku Islands, Takeshima and the Northern Territories, report: The Japan Institute of International Affairs (JIIA), March 2014, PP. 13-14.*

(14) Kazuhiko Togo, *Op. Cit.*, P. 158.

(15) Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, PP. 70-71.

(١٦) شيغيرو يوشيدا: (١٨٧٨-١٩٦٧)، رجل دولة والشخصية السياسية الأقوى في اليابان ما بعد الحرب حتى ١٩٥٤. أصبح رئيس حزب الأحرار بعد الحرب ١٩٤٥. تولى منصب رئيس الوزراء خمس مرات بين (١٩٤٦-١٩٥٤). وأثناء إدارته أعلن الدستور الجديد، فرض الإصلاح الزراعي، انتهى الاحتلال الأمريكي، وبدأ تحويل اليابان الاقتصادي. و(مذهب يوشيدا) سياسته لتحسن أوضاع اليابان بعد الحرب وشملت تركيز مصادر البلاد على الإنتاج الاقتصادي المدعوم بعمال مدربون وتبني موقف الولايات المتحدة في قضايا الأمن والسياسة الدولية، فضلاً عن الشراكة الأمنية معها. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Yoshida, Shigeru, Sixth Edition, Copyright© 2004, Columbia University Press, New York, 2004, P. 51902.

(١٧) ضمن ردود الفعل اليابانية بعد إعلان الاتحاد السوفيتي الحرب، تبادل القادة اليابانيون في سيئول الرسائل مع القوات الأميركية في أوكيناوا في آب ١٩٤٥، وحثوهم فيها على الإسراع باحتلال كوريا قدر الإمكان خشية استغلال الشيوعيون فراغ السلطة والاستيلاء على الحكم. فنتج نوع من التقارب بين اليابانيين والأميركيين الذين قاموا بإعادة تنصيب الجهاز الحكومي في سيئول بالكامل بما في ذلك الموظفون اليابانيون. وكان دافع الولايات المتحدة هو حالة التنافس مع الاتحاد السوفيتي.

Michael Randall Marcel Roellinghoff, Insular Thinking: Ideology and Memory in the Japan-China/Japan-Korea Maritime Territorial Disputes, Unpublished Thesis of Master, © Copyright by Michael Roellinghoff 2013, Department of East Asian Studies, University of Toronto, 2013, PP. 50-51.

(18) Quoted in: Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, PP. 71-72.

(19) *Ibid*, P. 72.

(20) Michael Jonathan Green, *Japan's Reluctant Realism: Foreign Policy Challenges in an Era of Uncertain Power*, Copyright © Michael J. Green, A Council on Foreign Relations Book, First published by PALGRAVE™, New York, 2001, PP. 113-114.

(٢١) إيساكو ساتو: (١٩٠١-١٩٧٥) شقيق رئيس الوزراء كيشينوبوسوك (ألقابهم تختلف بسبب التبني) أصبح وزيراً للبناء (١٩٥٢-٥٣)، والمالية (١٩٥٨-٦٠)، والعلوم (١٩٦٣-٦٤). وتقلد منصب رئيس الوزراء ١٩٦٤. ورغم عدم امتلاكه خبرة في الشؤون الدولية اتبع سياسة خارجية نشطة خلال ولايته.

The Columbia Encyclopedia, Sato Eisaku., 6th ed..© The Columbia University Press. All Rights Reserved. Publisher: The Columbia University Press, 2017 ; Encyclopædia Britannica, Sato Eisaku, © Encyclopædia Britannica, Inc., 2017, in: <https://www.britannica.com/biography/Sato-Eisaku>

(٢٢) بارك تشونغ هي: (١٩١٧-١٩٧٩)، أحد أعضاء المجلس العسكري الذي أطاح بالحكومية المدنية وأصبح رئيساً للمجلس. انتخب رئيساً للبلاد لثلاث دورات (١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١) وحققت حكومته النمو الاقتصادي، لكنه أصبح أكثر دكتاتورية، إذ أعلن الأحكام العرفية في ١٩٧٢ بحجة إنعاش الإصلاحات، وعدل الدستور للحصول على سلطة غير محدودة تقريباً، فتمادى في القمع السياسي والرقابة وتقييد الحريات. قتله رئيس وكالة المخابرات المركزية الكورية في ١٩٧٩. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Park Chung Hee, 6th ed.. © The Columbia University Press, The Columbia University Press, 2017 ; Encyclopædia Britannica, Park Chung Hee, © Encyclopædia Britannica, Inc., 2017, in: <https://www.britannica.com/biography/Park-Chung-Hee>

(23) Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 72.

(24) Wolf Mendl, Op. Cit., P. 58.

(25) Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 73.

(26) Quoted in: Michael McDevitt, *The Sovereignty Dispute over Dokdo / Takeshima (Liancourt Rocks) and Its Impact on ROK-Japan Relations*, in: Michael A. McDevitt and Catherine K. Lea, *Japan's Territorial Disputes: CNA Maritime Asia Project: Workshop Three*, © CNA, CNA Strategic Studies, Washington, June 2013, PP. 49-50.

(27) Hee Kwon Park and Jong-In Bae, *Korea's Territorial Sovereignty over Tokdo*, *Korea Observer*, Vol. XXIX, No. 1, PP. 121-163, © 1998 by the Institute of Korean Studies, Spring 1998, PP. 61-162.

(28) Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 72.

(٢٩) كيشينوبوسوك: (١٨٩٦-١٩٨٧) الشقيق الأكبر لرئيس الوزراء ساتو إيساكو، واسمه الأصلي ساتو نوبوسوك (ولكن تبناه عمه كيشي). انتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩٥٣ ونظم الحزب الديمقراطي الياباني، الذي اندمج مع الفصائل المحافظة الأخرى لتشكيل الحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٥٥. وأصبح في العام التالي وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء في عام ١٩٥٧. للتوسع ينظر:

J.A.A. Stockwin, Dictionary of the modern politics of Japan, Routledge Curzon, © J.A.A. Stockwin, Taylor & Francis e-Library, New York, 2005, PP. 189-191 ; Encyclopædia Britannica, KishiNobusuke, © Encyclopædia Britannica, Inc., 2017, in: <https://www.britannica.com/biography/Kishi-Nobusuke>

(٣٠) تعد مشكلة (٦٠٠,٠٠٠-٧٠٠,٠٠٠) من الكوريين في اليابان (الأقلية الأجنبية الأكبر في البلاد) قضية حساسة، فالمشكلة لها مظهران: يتعلق احدهما بالتمييز الذي يواجه هؤلاء في اليابان. ويتعلق الآخر بمشكلة الجنسية، والانتماء لكوريا الجنوبية أو الشمالية؟ إذ أصرت حكومة سيئول على أنها الحكومة الوحيدة لشبه الجزيرة الكورية وافترضت أن كل الكوريون هم مواطنيها. إلا أن العديد من هؤلاء رغبوا بالعودة إلى الشمال، بسبب الجذور العائلية والولاء الأيديولوجي. ورغم اعتراف اليابان وفقاً لمعاهدة العلاقات الأساسية ١٩٦٥ (بان حكومة كوريا الجنوبية هي الحكومة الوحيدة لكوريا) لكنها سمحت للكوريين في ١٩٧٠ بزيارة الشمال لأسباب عائلية، كما سمحت لهم بنقل مواطنيتهم إلى كوريا الشمالية رغم معارضة سيئول، التي كان من أهم أسباب رفضها المبالغ الكبيرة التي يرسلها الكوريون في اليابان أو يحملونها في زيارتهم إلى كوريا الشمالية. ووفق بعض التخمينات فإن هذه الحوالات المالية قد بلغ بعضها ٦٠ بليون ين ياباني في السنة، وهو مبلغ كبير جداً للاقتصاد الفقير لكوريا الشمالية.

Wolf Mendl, Op. Cit., PP. 58-59.

(31) *Kazuhiko Togo, Op. Cit., P. 158 ; Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 73.*

(٣٢) إيكيداهاياتو: (١٨٩٩-١٩٦٥)، انتخب لمجلس النواب الياباني في ١٩٤٩. تولى وزارة المالية بين (١٩٤٩-١٩٥٢)، وعمل في ظل حكومات أقوى السياسيين في مرحلة ما بعد الحرب في اليابان. وشكل مع رئيس الوزراء يوشيداشيجيرو وأيساكو ساتو جوهر ما كان يعرف باسم مدرسة يوشيدا. كان ضمن وفد اليابان لمؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٥١. وأصبح رئيساً لوزراء اليابان بين (١٩٦٠-١٩٦٤). للتوسع ينظر:

David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol.3, Iaido to Malay-Indonesian Language, Op. Cit., PP. 5-6 ; J.A.A. Stockwin, Op. Cit., PP. 159-160.

(33) *Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 73.*

(٣٤) ماسايوشيا وهيرا: (١٩١٠-١٩٨٠) زعيم سياسي ديمقراطي ورئيس وزراء اليابان (١٩٧٨-١٩٨٠) بعد الخدمة في مجلس النواب، أصبح وزير خارجية خلال السنوات (١٩٦٢-١٩٦٤، ١٩٧٢-١٩٧٤)، ووزير للمالية بين (١٩٧٤-٧٦)، وانتخب رئيساً للوزراء في ١٩٧٨، وتوفى في منصبه. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Ohira, Masayoshi, 6th ed., © The Columbia University Press, Publisher: The Columbia University Press, 2017.

(35) *Quoted in: Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 73.*

(36) *Paul O'Shea, Playing the Sovereignty Game: Understanding Japan's Territorial Disputes, Unpublished Thesis of Doctor, The University of Sheffield, 1988, P. 109.*

(37) *Kwan-young Kim, Japan and Korea : A Turbulent History, International Relations 163, Professor R. F. Wylie, 03 / 24 / 99, P. 11.*

(38) *Michael Jonathan Green, Op. Cit., P. 114 ; Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 74.*

(٣٩) ولم تكن فكرة قصف الجزيرة جديدة فقد أخبر مدير قسم شمال شرق آسيا في وزارة الخارجية اليابانية يوجيرو إيزيكي (Yujiro Iseki) نظرائه في كوريا الجنوبية في اجتماع عقد في ٣ أيلول ١٩٦٢، بأن جزيرة (دوكو/تاكيشيما) عديمة الفائدة، ويمكنهم قصفها لتمهيد الطريق أمام محادثات التطبيع.

Quoted in: Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 75.

(40) *Ibid*, PP. 73-74.

(41) Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 75 ; Michael Randall Marcel Roellinghoff, *Op. Cit.*, P. 56.

(42) Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 75.

(43) Michael A. McDevitt, *The Sea of Japan: East Asia's Tranquil Maritime Basin*, in: Michael A. McDevitt and Dmitry Gorenburg, *The Long Littoral Project: Sea of Japan A Maritime Perspective on Indo-Pacific Security*, Copyright © 2013 CNA, CNA Strategic Studies, IRP-2013-U-002322-Final, Washington, February 2013, P. 23.

(44) Quoted in: Paul O'Shea, *Op. Cit.*, P. 108.

(45) Michael A. McDevitt, *The Sea of Japan: East Asia's ...*, *Op. Cit.*, P. 23.

(46) Paul O'Shea, *Op. Cit.*, P. 108.

(٤٧) بدا التهديد الشيوعي الصيني كبيراً منذ أوائل ستينات القرن العشرين، فقرب بكين الجغرافي والسياسي مع موسكو، وتوقيع الصين لمعاهدة الدفاع المتبادل مع كوريا الشمالية عام ١٩٦١، ودعم حكومة الصين للحركات الشيوعية في جنوب شرق آسيا، أشار إلى قوة الجبهة الشيوعية الأسيوية. فضلاً عن اختبارات الصين النووية الناجحة في تشرين الأول ١٩٦٤ وإيار ١٩٦٥.

Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 75.

(48) *Ibid*, PP. 69, 75-76.

(49) Kazuhiko Togo, *Op. Cit.*, P. 158.

(50) Quoted in: Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 75.

(51) *Ibid*, P. 77.

(52) Kwan-young Kim, *Op. Cit.*, P. 11.

(53) Wolf Mendl, *Op. Cit.*, P. 58 ; Kazuhiko Togo, *Op. Cit.*, PP. 161-162 ; Thomas U. Berger, *Navigating a Sea of Troubles: US Alliances and Maritime Disputes in East Asia*, EAI Fellows Program, Working Paper No. 35, Copyright © 2012 by EAI, The East Asia Institute(EAI) is a nonprofit and independent research organization in Korea, Seoul, Republic of Korea, June 2012, P.5.

(54) Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, P. 78.

(55) *Ibid*, PP. 77-78.

(56) Kwan-young Kim, *Op. Cit.*, PP. 11-12.

(57) Min Gyo Koo, *Op. Cit.*, PP. 78, 81.

(58) Paul O'Shea, *Op. Cit.*, P. 119.

(٥٩) ومن أبرزها محاولة أحد الكوريين المقيمين في اليابان اغتيال الرئيس بارك عام ١٩٧٤. وقضية الكتب المدرسية إذ اعترضت وكوريا الجنوبية رسمياً في آب ١٩٨٢ على تشويه اليابان للحقائق التاريخية لما قبل الحرب العالمية في الكتب المدرسية. للتوسع ينظر:

Kwan-young Kim, Op. Cit., P. 12 ; Min Gyo Koo, Op. Cit., PP. 78-79.

(60) *Kwan-young Kim, Op. Cit., P. 12.*

(٦١) تاكيوفوكودا: (١٩٠٥-١٩٩٥) انضم للحزب الديمقراطي الليبرالي وأصبح سكرتيراً له ١٩٥٧. تولى وزارة الزراعة (١٩٥٩-١٩٦٩)، والمالية (١٩٦٩-١٩٧١)، والخارجية (١٩٧١-١٩٧٢)، ورئيساً للوزراء (١٩٧٦-١٩٧٨). تعهد فيما عرف بمذهب فوكودا في ١٩٧٧ بعدم عودة اليابان للتوجه العسكري، وسعى لتحسين العلاقات مع بلدان جنوب شرق آسيا. استقال من رئاسة الوزراء في ١٩٧٨.

The Columbia Encyclopedia, Fukuda, Takeo, 6th ed., © The Columbia University Press, Publisher: The Columbia University Press, 2017.

(٦٢) خلال ثمانينيات القرن العشرين، ساعد الجمع بين الأثر الإيجابي للعلاقة الاقتصادية التعاونية، وتحالف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان على الحد من التوترات في (بحر الشرق/بحر اليابان). لكن الوضع تغير مطلع التسعينيات مع انتهاء الحرب الباردة في أوروبا وتفكك الاتحاد السوفيتي واختلال ميزان القوى في شمال شرق آسيا، مما أدى إلى جولة جديدة من النزاع على جزيرة (دوكدو/تاكيشيما).

Min Gyo Koo, Op. Cit., P. 83.

(63) *Quoted in: Min Gyo Koo, Op. Cit., PP.75, 79, 80, 83.*